الميثاق الأخلاقي

لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

بجامعة الإسكندرية

الميثاق الأخلاقي

لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

بجامعة الإسكندرية

مؤسسة الإسكندرية للتنمية
الثقافية والسياحية

تليفاكس: ٥٨٥٥٢٩٧ - ٥٨٥٥٢٩٤ (٠٣)

مقدمة

جامعة الإسكندرية – إحدى الجامعات الحكومية التي صدر بشأنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه بعد ذلك، وتتحدد رسالتها في كل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك الإسهام في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. وتنص المادتان ٩٥، ٩٦ من القانون المشار إليه على ضرورة تمسك أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من المدرسين المساعدين والمعيدين بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة، والعمل على بثها في نفوس الطلاب. ولقد كانت جامعة الإسكندرية منذ نشأتها عام ١٩٤٢ – وما تزال – مؤسسة معرفية يعمل أعضاء هيئة التدريس بها وفق ميثاق أخلاقي غير مكتوب، يحدوهم في ذلك إحساس بالمسئولية العلمية والمجتمعية وإلتزام لا يحيد بقواعد الأمانة العلمية، والاستجابة لتطور المجتمع إقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتلبية احتياجاته.

وفي إطار النهضة التي تعيشها مصر مع مطلع الألفية الجديدة، وفي سياق تطوير منظومة التعليم العالي بكل أبعادها ومساحاتها، يأتي دور التأصيل للقيم والأعراف الجامعية مطلباً مهماً يتسق مع هذا التطوير، ويتواءم مع تلك النهضة التي جاءت في وقتها تصحيحاً للمسار، وضبطاً للحركة، وتقنيناً للأداء، وكشفاً لجوهر العمل الجامعي الجاد.

ففي الميثاق عهد ومبدأ، وفي الالتزام به ما يؤكد الحرص عليه، وفي الارتباط بالقيم والأعراف بالجامعة ما يؤكد أهميتها ويزيد من قيمة التشبث

بها وحتمية الذود عنها، ويرفع من تعميق دور المؤسسات الجامعية في بناء مستقبل المثقف المصري ٠

إن الجامعات هي قاطرات التقدم في المجتمع، وأهلها هم قادة الفكر ورواد الأخلاق، فإن صلحت الجامعة سارت في صدارة الركب بدورها القيادي المتميز، وبات من واجبنا أن نحيي هذه الصحوة الرائعة التي تهدف إلي التذكير بمنظومة الأعراف والقيم الجامعية، ليس من منطق الاتهام لأحد، ولا قصداً إلي تشويه ما هو قائم، أو التشكيك في الكوادر الجامعية التي نعتد بها كثيراً، ولكن من أجل إعادة بلورة تلك المنظومة لتكون جزءاً من ميثاق الشرف الذي تتلقاه الأجيال القادمة، وتتبناه الأجيال المعاصرة من هيئة التدريس من قبيل التحلي بما يرد في نسيجه، والتخلق بمثل ما أسس له وأصَّل لمقوماته جيل الرواد من قيم جسدتها القدوة التي تحلَّى بها الرعيل الأول من أبناء الجامعة، فلم يقدموا علماً فحسب، وإنما ازدان علمهم بالأخلاق النبيلة والأنماط السلوكية رفيعة المستوى ٠

لقد آن الآوان لإصدار ميثاق أخلاقي تتبناه الجامعة ويصبح جزءاً من منظومتها الأكاديمية المميزة ٠ والجامعة في ذلك تدرك مسئوليتها الوطنية، ودورها في المجتمع المستمد من قيمة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها، والذين تحكمهم معايير أخلاقية مهنية، آخذين في الإعتبار ما يلي :

(١) أن لدى أعضاء هيئة التدريس إعتقاداً راسخاً بقيمة تقدم المعرفة وبالمسئوليات الخاصة التي وضعت على عاتقهم، ومن هنا يكرسون جهودهم في تنمية قدراتهم العلمية وبحوثهم مع تطبيق أقصى درجات الضبط والتقويم الذاتي في إنتاج المعرفة، وإستخدامها، ونقلها، والإبداع فيها، ونشرها. وفي ذلك كله يتحلون بالأمانة العلمية بمعناها الشامل.

(٢) أن أعضاء هيئة التدريس يشجعون تلاميذهم على طلب العلم وممارسة التفكير الحر المبدع من خلال معايير ثقافية وأخلاقية متكاملة، كما يحترمون طلابهم ويلتزمون بدورهم كموجهين فكريين ومرشدين أكاديميين لطلابهم، ويتجنبون إستغلالهم والتمييز بينهم بأي صورة من الصور، و يشجعون حرية البحث ويحمونها وفق القواعد المرعية في البحث العلمي.

(٣) أن أعضاء هيئة التدريس لا يميزون بين زملائهم، ولا يسببون لهم إحراجاً، وعليهم إحترام حقوق الزملاء في الملكية الفكرية، وتبادل الآراء، والنقد العلمي البناء، والاعتراف بالمساعدة الأكاديمية التي يقدمها لهم الآخرون في مجال البحث، وأن يكونوا موضوعيين في تقويم الزملاء، وفي تحملهم للمسئوليات الإدارية بالجامعة.

(٤) أن أعضاء هيئة التدريس يسعون جاهدين لتحقيق رسالة الجامعة من خلال علمهم وعملهم وأبحاثهم وإتباعهم للوائح الجامعية بمستوياتها المختلفة، بشرط ألا يتعارض ذلك مع حريتهم الأكاديمية، وأن يحتفظوا بحقهم في النقد والتقويم والمراجعة، وأن يراعوا مسئولياتهم إلي أقصي درجة.

(٥) أن لعضو هيئة التدريس حقوقا، تبذل الجامعة أقصى ما تستطيع لتلبيتها في حدود إمكانياتها، وعليه واجبات تجاه طلابه وزملائه وجامعته ومجتمعه ووطنه مما يتطلب ضرورة تكريس جهده لتحقيق رسالته المأمولة وتعزيز المفهوم العام للحرية الأكاديمية وفق إحتياجات المجتمع وتطلعاته.

(٦) أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يلتزمون في عملهم ومسلكهم إلتزاماً كاملاً بالميثاق الأخلاقي للجامعة، وما ورد فيه من قواعد وإرشادات أخلاقية ومهنية.

(٧) إن عرض مكونات هذا الميثاق تقتضي تناوله في ثلاثة فصول:

الأول : ينصب علي عضو هيئة التدريس وما عليه من واجبات وما يجب أن يتحلي به من صفات، بعنوان: "عضو هيئة التدريس: الواجبات والصفات" .

والثاني : يستعرض القيم الأخلاقية والإلتزامات التي تقع علي عاتق عضو هيئة التدريس، بعنوان: "القيم الأخلاقية: الأسس والالتزامات" .

والثالث : يتناول: "أخلاقيات البحث والتأليف والنشر العلمي" .

الفصل الأول
عضو هيئة التدريس الواجبات والصفات

الفصل الأول
عضو هيئة التدريس الواجبات والصفات

لقد ترك الرواد والشوامخ العظام من أسلافنا دستوراً غير مكتوب، توارثته الأجيال جيلاً بعد جيل، وأضافت إليه الشئ الكثير. ومع التحديات التي تفرضها المرحلة الراهنة، جاء حرص الجيل الحالي علي بلورة القيم والأعراف وصياغة بنودها في ميثاق مكتوب، ليكون دستوراً لنا في حاضرنا وهادياً لأجيال مقبلة واعدة وقادرة علي استكمال مسيرة السلف الذي ملأ الدنيا علماً وفكراً وخُلقا .

وليس الهدف أن يكون هذا الميثاق مفرطاً في المثالية بدرجة تفوق بشريتنا المرهونة بظروفنا الاجتماعية والتاريخية، ولكن الهدف أن يكون بمثابة الضمير العام الذي يحدد المبادئ العامة للإلزام والالتزام، والضمير الذي يحتكم إليه الجميع، الجامعة والمجتمع.

إن كل من يعمل بالجامعة هو مرآة للجامعة والمجتمع، والمجتمع دائم التطلع إليها. لذلك فمن الواجب أن يتميز كل من يعمل بالجامعة وبخاصة أعضاء هيئة التدريس وكبار العاملين، باعتبارهم قدوة لغيرهم، بالصفات التالية: أن يحكم ضميره مع عقله، وأن يتسم بالسلوك السوي والشخصية المتوازنة، وأن يتميز بقدرات عالية في تخصصه ويصبو دائماً للتقدم، وأن يتحلى بسعة الأفق والقدرة علي التواصل مع النفس ومع الآخرين، وأن يعمل من خلال الفريق، وأن يكون مؤمناً بعقيدته محافظاً علي هويته.

إن الجامعة منارة للمجتمع، ويفترض أن الجامعيين قدوة لبقية أفراد الشعب، وهم القادة الطبيعيون للأفراد والجماعات والهيئات.

والأستاذ هو حجر الأساس لأي مؤسسة جامعية، وعليه قبل الحقوق المكتسبة الكثير من الإلتزامات أهمها: الشفافية والعدل في كل المواقف، وفي كل الأوقات، ومع كل الناس، وعليه أن يكون ذا رؤية محددة. ومتواضعاً في غير ضيق، وحازما في غير تجبر، وشديدا في غير قسوة، ومحافظا على كرامته الذاتية في غير تكبر، وعظيما في غير عجب أو خيلاء، وصاحب سلوك سوي في السر والعلن "إن لم تكن ترى الله فانه يراك" ومستعد دائما لقبول الآخر إنساناً أو فكرة أو رؤية أو رأياً، حذرا عند التعامل مع المغريات الخارجية مثل الإعلام ، الشهرة ، والثروة والمال . والسلطة ورجالها ، وأن يعي رسالته ، بمعنى أن يكون رسول تخصصه وجامعته حيثما حل .

وللأستاذ دور خارج جامعته يتمثل في تسويق فكرة الحاجة للعلم والمعرفة من حيث إنها أساس الحياة المتجددة والمتطورة، وذلك مهم في حث المجتمع علي الإقبال علي العلم والإنفاق علي التعليم والبحث العلمي، والاستفادة من العلماء في كل أمور الحياة ومناحيها .

إن تجاوب أعضاء هيئة التدريس مع محاور هذا الميثاق وضوابطه أمر بالغ الاهمية . فالالتزام بهذه الضوابط لا يعني التمسك بها فحسب، وإنما يعني – بالدرجة الأولى – أن ينطلق الأستاذ منها ليترجم بهذه الانطلاقة نموذج القدوة التي تمثلناها في سلوكيات الرعيل الاول . ويمكن في هذا الصدد أن نسطّر مجموعة من المبادئ التي تترجم هذه الانطلاقة :

أولا : ان حضور الاستاذ في صورتيه العلمية والانسانية يظل مطلباً ملحاً بحكم موقعه من طلابه، بدءاً من الإلقاء إلي الحوار والمناقشة، إلي إعمال العقل وتحريك الفكر، إلي تكوين الشخصية والبحث عن الذات، مما يظل متسقا - في مجمله وتفاصيله – بدرجة وعي الأستاذ بحقيقة مهمته وطبيعة دوره المؤثر في توجهات الطلاب وتكوينهم الوجداني والفكري علي السواء.

ثانياً : إن هذا الحضور بكل صوره يظل دالاً علي أهمية القدوة والنموذج الأمثل ، مما يتطلب – بالضرورة – خُلقاً رفيعاً وسلوكاً سامياً، ينأى عن مواطن الشبهات، ويدعو إلي الفخر، ويخطط به الأستاذ لحياة طلابه ليؤسس لهم مستقبلاً آمناً أساسه التأصيل التربوي لعالم أخلاقي رفيع المستوي، تنطلق مقوماته من الجد في العمل، والأمانة في تحمل المسئولية، والتصرف من منطلق الرقابة الداخلية والنقد الذاتي، وإعمال صوت الضمير، واحترام الثوابت والمقدسات قبل أي اعتبارات أخرى .

ثالثاً : إن قضية السلوك الجامعي القويم تُترجم بشكل عملي في معطيات العمل اليومي الذي يحكمه ضرورة التفاعل مع الآخر، تأثراً به وتأثيراً فيه.

رابعاً : إن الأستاذ القدوة يدرك جيداً اتساع دوائر تأثيره ومجالاته، مما يحتم عليه وضع الضوابط، وتحديد القواعد ، وتقنين السلوك ، وضبط المعايير، وإحكام القيم، ومن خلال ذلك تنضبط حركته، ويتحدد موقف الأستاذ مع رؤسائه ومرؤسيه، من زملائه وأساتذته، من طلابه وقسمه العلمي وكليته وجامعته ، علاقات متشعبة متداخلة تضيق دوائرها وتتسع، مما يتطلب صوراً من المرونة والوعي بمنظومة الأستاذية في صورتها الفاعلة .

خامساً : إن التمسك بالثوابت والقيم والتأكيد علي الأعراف والتقاليد الجامعية يمثل قاعدة يصعب التهاون فيها أو التهوين من شأنها ، أو التجاوز عن اختراقها أو إضعافها .

سادساً: إن البحث العلمي ومتابعة التطور في مختلف التخصصات هو جوهر رسالة عضو هيئة التدريس بالجامعة ، ولا قيمة لبحث علمي يفتقر إلي الأصالة والابتكار، ولا وزن لكتاب تهدر فيه أبسط مظاهر الأمانة العلمية . ولابد لعضو هيئة التدريس أن يلتزم بالأمانة العلمية في كل ما يصدر عنه من مؤلفات فذلك شرف المهنة .

ونظراً لما تتمتع به الجامعة من حرية ، فقد كان من الطبيعي أن تحكمها مجموعة من القيم والأعراف، أكثر من أن تتحكم فيها مجموعة من القوانين واللوائح ، رغم أهمية اللوائح ووجودها الضروري . وبقدر الحرية تكون المسئولية ، والمسئولية هنا شعور بالواجب ، أكثر من كونها خوفاً من القوانين . فالمسئولية في الجامعة تنبع أساساً من احترام الذات ، واحترام الآخرين ، واحترام القانون ، وهذا كله ينبع من الإحساس بالانتماء ، وحب العطاء ، والتحلي بالموضوعية ، والتخلي عن الأنانية مع تقديس المصلحة العامة وتغليبها علي المصالح الخاصة .

وهنا تأتي قيمة القيم والأعراف التي ينبغي أن تسود الجامعة وتأتي أهمية وجود "ميثاق الشرف" الذي نلتزم به عن رضا واقتناع بعيداً عن الفرض والإكراه. إن هذا الميثاق الجامعي لن يكون دخيلاً علينا ، بل يكون نابعاً من تراثنا ومقدساتنا وظروفنا التي نحياها. علي أن ذلك كله يتطلب ما يلي:

(١) تطوير آلية للنقد الذاتي والرقابة الداخلية لعضو هيئة التدريس ، وإعمال صوت الضمير، واحترام الثوابت والمقدسات والقيم ، والتأكيد علي الأعراف والقيم والتقاليد الجامعية والمحافظة عليها، والقيام بعمليات التقويم اللازمة والمستمرة، ووضع آليات لمراقبة السلوك الجامعي من خلال لجنة أو لجان في كل كلية أو وحدة تعليمية، تتكون من بعض شوامخ الاساتذة المشهود لهم بالعلم والخلق والقدرة علي التأثير، والقدوة في السلوك الجامعي ، حتى تتوافر لهذه اللجان المصداقية والشفافية ، والبعد عن التسلط والهيمنة . وتضم هذه اللجان وسائل وأدوات القضاء علي المظاهر السلوكية الضارة بمنظومة التعليم الجامعي، وتعمل علي القضاء عليها في مهدها ، وتحث

أعضاء هيئة التدريس علي الإلتزام بميثاق الشرف بطريقة لا تحمل الترهيب أو التخويف أو الاضطهاد .

(٢) إعادة النظر في أسلوب عمل مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس، بحيث تعمل هذه المجالس بالدرجة الأولى لمنع وقوع الإنحراف في المنظومة الجامعية أكثر من قيامها بتوقيع العقاب عملاً بمبدأ الوقاية خير من العلاج . ووضع قواعد وصيغ معقولة ومقبولة للمحاسبة إن أخل الأستاذ بأي بند من بنود الميثاق ، مع عدم التهاون في أي من التجاوزات حتى لا تؤدي إلي أخطاء جسام أو إلي استهجان المجتمع ، وإيجاد نظام للثواب والعقاب يرسي قواعد الميثاق الأخلاقي ، ويعتمد علي ركائز أساسية من الدين والقيم والقانون .

(٣) صدق الأداء من أهم القيم الأخلاقية التي يجب أن يتصف بها أستاذ الجامعة، فهو ملتزم يؤدي واجباته الجامعية خير أداء ، ويتسم عمله بالجدية واحترام النفس وإنكار الذات ، والسعي الدؤوب إلي الأفضل ، وهو يدرك أنه يحمل رسالة سامية هي إضاءة مشعل العلم والحضارة للأجيال القادمة ، ولا يتأتى ذلك إلا بالتزامه بالأمانة في البحث العلمي ، والأمانة في التدريس ، والأمانة في التقويم ، وأن يكون قدوة طيبة ، غيوراً علي القيم الخلقية ، والتنزه عن التربح من العمل الجامعي ، والابتعاد عن الشبهات في أداء الواجب ، والنجاح والمرونة في علاقته مع زملائه وطلابه .

(٤) تشجيع المدارس العلمية وفرق العمل البحثية التي تلحق عضو هيئة التدريس بمجموعة عمل تحت إشراف الأستاذ المتميز للقضاء علي ظاهرة السرقات العلمية ، ولتكون هذه المدارس العلمية مصدراً للقيم العلمية وأخلاقيات البحث العلمي، والوقوف بحزم وعنف في وجه الإنحرافات في مجال البحث العلمي.

(٥) تعظيم كل ما من شأنه الالتزام بأخلاقيات العمل العلمي، والمحافظة علي حرمة الجامعة والتقاليد والقيم الجامعية ، والمشاركة في الأنشطة الطلابية علي المستويات العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية لكي يكون أعضاء هيئة التدريس رواداً وقدوة حسنة أمام طلابهم .

الوصايا العشر :

١- أن يتحمل كل فرد في مؤسسة الجامعة مسئولية العمل الجماعي مع إنكار الذات املاً في رفع شأن الجامعة ورفع مستواها واعتبار تطويرها هاجسا يوميا يحاسب نفسه عليه .

٢- أن يعمل الجميع علي دعم أساليب الترابط والاحترام المتبادل والتعاون البناء بين كافة الأقسام العلمية والإدارية ، تعظيماً للعائد المضيف للقدرة وزيادة في محصلة الأداء الجامعي .

٣- ان تكون مسئولية هيئات التدريس موصفة ومحددة في لوائح واضحة وكذلك يتحتم التقويم والمحاسبة المستمرة ضماناً لاستمرار التطوير والتقدم.

٤- ان تحدد المؤسسات والأقسام قدرات أعضائها ودور كل منهم في ضوء المسئوليات والأعباء التي يتحملها كل فرد وتوصيف الوظائف وتحديد المسئوليات .

٥- أن يكون الأداء الجامعي (تعليماً وتدريباً وبحثاً وعلاقات مجتمعية) هو الشغل الشاغل لكل من يتولى مسئولية جامعية ولا يعلو شئ فوق ذلك .

٦- أن تكون الدعوة للإصلاح والتطوير من قيمنا الأساسية ، والا يكون رفض الآراء الداعية إلي التغيير دون سبب مجالاً للمعارضة الهدامة المعوقة للمسيرة الجامعية .

٧- أن العلاقة بين الأفراد الجامعيين (علميين وإداريين) لابد أن تتسم بصفات المحبة والتراحم والاحترام والتقدير للكبير والعطف والعطاء للمستجدين والمعاونين .

٨- أن يكون الصدق والوضوح هما السبيل للتعامل بين الزملاء وأن يكون المستوى والجودة هما الأساس الحاكم للأداء الجامعي .

٩- أن يدرب الاساتذة الكبار أبناءهم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب علي الالتزام بالمسئولية الأخلاقية وقواعد السلوكيات المعروفة عند إجراء البحوث في التخصص العلمي، مع التوجيه نحو مسئوليته في خدمة المجتمع علماً بأن تلك المسئولية الأخلاقية يتضاعف تأثيرها في وطننا لعدة أسباب :

أ - الاحتياج الشديد إلي التطبيقات العلمية دفعاً للقدرة علي الإبداع.

ب- عدم قدرة المجتمع علي تحمل الفاقد في الوقت والأداء ، أو الإسراف في الإنفاق علي ما ليس له جدوى .

١٠- أن يلتزم الجميع بحدود الحرية الأكاديمية التي تحددها المؤسسة في مجال البحث العلمي ، والحرية نوعان يجب أن يتدرب الباحث عليهما :

أ- حرية ذاتية : ترتبط بضمير الباحث تنبع من قدراته ومسئولياته ، مع الإلتزام بالثوابت مثل استخدام المواثيق الأخلاقية واحترام الحقوق القانونية .

ب - حرية موضوعية : مرتبطة بحاجة المجتمع للبحث ونوعيته وتأثيره إيجاباً أو سلبا . والحدود هنا ترتبط بحق الدولة في التدخل عند الإنحراف أو الإسراف في التمويل ، أو ظهور مثالب اجتماعية اتضحت من نتائج البحث .

الفصل الثاني
القيم الأخلاقية الأسس والالتزامات

الفصل الثاني
القيم الأخلاقية الأسس والالتزامات

الأساس الأول
القيم والمعايير الأخلاقية لعضو هيئة التدريس تجاه جامعته

يكتسب عضو هيئة التدريس فاعليته كأستاذ جامعي من خلال عضويته في كيان أكاديمي بعينه، هو القسم العلمي الذي ينتمي إليه بإحدى الكليات (أو أحد المعاهد). و معنى ذلك أن هذه المنظومة المؤسسية هي البيئة الأكاديمية الطبيعية التي تحتوي نشاط الأستاذ الجامعي في جميع صوره البحثية والتعليمية، وما تقتضيه هذه الصور من نشاطات تخطيطية وتعاونية، والمنظومة المؤسسية بهذا الاعتبار شرط قيام الأستاذ الجامعي بتفعيل مسئولياته، كما أنها تعد التربة الخصبة والبيئة الطبيعية لأداء هذه الواجبات التي تتأثر دائماً وأبداً بالشكل الذي يتم به هذا الأداء، شأنها في ذلك شأن البيئات الإنسانية جميعها، فهي من ناحية تعد شرطاً لانطلاق نشاط الأستاذ الجامعي، ومن ناحية أخرى مشروطة بظروف هذا النشاط.

من هنا كان لزاماً على الأستاذ الجامعي أن يدرك الصلة الوثيقة لمنظومة المؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها، وكيف أن هذه الصلة هي الجذر الذي تتولد عنه مجموعة من القيم والمعايير التي ينبغي الإلتزام بها نحو هذه المؤسسات، وهو ما تفصح عنه البنود المتعلقة بالمحور التالي.

بنود معطيات هذا المحور تتطلب من عضو هيئة التدريس :

١- أن يحترم قانون تنظيم الجامعات واللوائح والتعليمات الجامعية ، ويلتزم بها جميعاً ، ويحرص علي استقلالية الجامعة .

٢- أن يكون له حضور فعلي ومشاركة إيجابية في المجالس الجامعية بجميع المستويات المسموح له بحضورها طبقاً للقانون واللوائح والتعليمات .

٣- أن يشارك في النشاطات العلمية والثقافية والرياضية التي تقوم بها المؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها .

٤- أن يحرص علي ضم أفضل العناصر (علمياً وخُلقياً) إلي القسم العلمي علي أسس موضوعية ، وفي ضوء متطلبات الهيكل العلمي للقسم ، وينسحب ذلك عند اختيار القيادات الجامعية علي اختلاف مستوياتها .

٥- أن يحرص علي تحقيق التكامل في القسم الواحد بين مختلف التخصصات الدقيقة وبين التخصصات المتقاربة في مختلف الأقسام الأكاديمية.

٦- أن يكون موضوعياً في أحكامه عندما توكل إليه مسئولية التحكيم في جدارة البحوث لترقية عضو هيئة التدريس فعليه ، فلا يتأثر إلا بالمعايير العلمية ، علي أن تحدد هذه المعايير بدقة عالية تمنع محاولات الإخلال بها .

٧- أن يسهم في تحمل مسئولياته تجاه وضع المؤسسة الأكاديمية في المكان المناسب طبقا لإمكانياته ، ومؤهلاته ، وخبراته ، وسماته الشخصية ، وأن يعمل علي الارتقاء بأساليب الاختيار الوظيفي اللائقة بهذا المستوى وبهذه المسئولية .

٨- أن يحترم خصوصية المؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها (القسم ، الكلية، الجامعة، إلى غير ذلك) ، ويؤكد على قيمة الإنتماء مع عدم التعصب.

٩- أن يعمل علي نشر مواد ميثاق الأخلاق الجامعية بين زملائه وطلابه ، ويدعم الالتزام به ، والتعريف به كلما أتيحت الفرصة لذلك وخاصة في دورات إعداد المعلم الجامعي .

١٠- أن يحرص على التأكيد على حرية الرأي العلمي ، واحترام المقارنة المنهجية ، باعتبارهما ركنان أساسيان في تفعيل أخلاقيات العمل الجامعي .

١١- أن يخلص للعلم ، منهجاً ومضموناً ، وأن يعمل علي توصيله إلي الآخرين ، وأن يُيَسِر سبل الحصول عليه ، باعتبار ذلك واجبا تفرضه أخلاقيات الأستاذ نحو المؤسسة الأكاديمية .

١٢- أن يحرص علي تكوين مدارس علمية متميزة في التخصصات المختلفة.

١٣- أن يحافظ علي سلامة المنشآت الجامعية ومقتنياتها من مكتبات ومعامل وورش وقاعات وأجهزة ومعدات وغيرها .

الأساس الثاني
القيم الاخلاقية والإلتزامات العامة لعضو هيئة التدريس تجاه المجتمع

١- أن يحترم عضو هيئة التدريس القيم والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع ، ويحترم مشاعر الغير نحو مقدساتهم وشعائرهم بكل ما تنطوي عليه من قيم الحث علي الفضيلة ونشر الخلق القويم .

٢- أن تتسق أقواله مع أفعاله ، ويتجنب مواطن الشبهات ، ويلتزم بالشرائع السماوية ، ويحترم مبادئ الدستور والقانون ، وكافة حقوق الإنسان .

٣- أن يتمسك بالهوية الوطنية ، ويعمق الإنتماء القومي ، ويحافظ علي مقومات الوحدة الوطنية .

٤- أن تكون لديه رؤية واضحة لكيفية توظيف المعرفة العلمية للإسهام في حل مشكلات المجتمع والنهوض به ، وألا يبخل بتقديم خبرته العلمية للجهات الجادة في طلبها، وأن يوظف المعلومة العلمية فيما يحتاجه الواقع الاجتماعي .

٥- أن يعمل علي نشر الثقافة العلمية في المجتمع .

٦- أن يعمل علي رفع كفاءة الخريجين وخبرتهم ، ويدعم جسور التواصل والتفاعل بين المؤسسة العلمية وخريجيها .

٧- أن يكون سلوكه تجسيداً حياً واقعياً للقدوة الصالحة في الفكر والقول والعمل، وفي المظهر والمخبر .

٨- أن ينأى بنفسه عن جميع أشكال التعصب .

٩- أن يحترم قيمة الاختلاف في الرأي ، ويحترم قيمة الحوار إزاء الآراء المخالفة .

١٠- أن يتجنب توظيف خبراته علي نحو يثير شبهه التحيز إلي جهة ما وخدمة مصالحها دون وجه حق .

١١- أن يتحمل المسئولية الأخلاقية عن الاشتراك في أية برامج إعلامية تتعارض أهدافها مع متطلبات رسالته تجاه الجامعة والوطن .

١٢- أن يدرك دوره الفاعل في منظومة التعليم الجامعي وأهمية التنمية المتكاملة والمستمرة ، والتقويم الموضوعي لأدائه .

١٣- أن يحرص علي التنمية المستمرة لقدراته الأكاديمية .

الأساس الثالث
القيم الأخلاقية الحاكمة لعلاقات عضو هيئة التدريس تجاه طلابه

تتعدد جوانب العلاقة التي تربط بين عضو هيئة التدريس وطلابه ، فهي في أحد جوانبها علاقة تعليم أو تدريب مباشر ، وفي جانب ثان علاقة إدارية من حيث مسئولية الطرفين أمام المؤسسة الأكاديمية ، وفي جانب ثالث علاقة النموذج بما يمثله من قدوة . ويتضمن كل جانب من الجوانب الثلاثة عناصر متعددة ، ويعتبر وعي الأستاذ بكل من هذه العناصر وما يثيره من تساؤلات ذات توجهات أخلاقية بالغ الأهمية في الوفاء بمقتضيات العلاقة من ناحية ، مع استمرار الوعي من ناحية أخرى بترسيخ الاتساق بينها وبين سائر المعايير الأخلاقية التي تحكم مجموع السلوكيات الأكاديمية للاستاذ . وهذا ما تتناوله البنود الواردة تحت هذا المحور الذي نحن بصدده .

تتضمن بنود معطيات هذا المحور ما يلي :

١- أن لا يسعى عضو هيئة التدريس للتكسب أو الاستفادة الشخصية من طلابه.

٢- أن يحرص عضو هيئة التدريس على أن تظل صورته محاطة بالاحترام في نفوس طلابه ، ولذا يجب أن يبقى قدوة لهم .

٣- أن يتعامل عضو هيئة التدريس بأسلوب إنساني كريم مع طلابه وطالباته ويُبقي علي مسافة صحية بينه وبينهم، فلا يقيم علاقات شخصية تضعه موضع الشبهات. ولا يعني ذلك بالضرورة أن يتعامل معهم بكبرياء أو تعال.

٤- أن يحرص عضو هيئة التدريس علي تجنب استخدام سلطاته الإدارية أو نفوذه الأكاديمي ، أو أي نوع من أساليب الإحراج أو التخويف في الضغط علي طلابه لإرغامهم علي المشاركة في مشروعات بحثية بعينها طلباً لفائدة تعود عليه شخصياً .

٥- أن يتجنب ممارسة أي سلوك ينتج عنه إهانة للطلاب أو الحط من قدرهم أو إحباطهم . ولا يعني ذلك أن يتهاون في المواجهة الحاسمة لحالات الخروج على السلوك القويم .

٦- أن يتجنب التصرفات التي تسئ إليه اخلاقيا .

٧- أن يحرص على تخصيص جانب من وقته للريادة العلمية والانشطة الاجتماعية والثقافية والفنية والرياضية عبر القنوات الشرعية التي تكفلها الجامعة .

٨- أن يترفع عن قبول أي مقابل مادي لما يقدمه للطلاب من محاضرات أو تدريبات أو إشراف ، كما يحظر عليه قبول أية هدايا مهما كانت قيمتها .

٩- أن يكون سخياً بعلمه، لا يحجبه عمن يستحقه من الطلاب، فالعطاء قيمة من قيم الأستاذية .

١٠- أن يكون مؤهلاً لاكتشاف إمكانيات طلابه، وتوجيه طاقاتهم الخلاقة، بما يكفل نموها وازدهارها، وأن يحدد تفاعلاته معهم وفقاً لما تسمح به إمكانياتهم، ويرعى الطلاب الموهوبين والمتميزين وذوي القدرات الابتكارية والإبداعية رعاية خاصة.

١١- أن ينمي قدرات طلابه، ويحترم خلفياتهم الثقافية. ويتحلي بحسن الاستماع إليهم، ويتفهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

١٢- أن يأخذ بنظام الإحالة إلى المراجع والمصادر العلمية من خلال إعداد قوائم القراءات المقترحة لكل مقرر دراسي، ويتجنب نشر المذكرات لضررها بالعملية التعليمية.

١٣- أن يحرص علي تأسيس علاقته بالطلاب علي قاعدتين رئيسيتين، هما القيادة والقدوة:

أ- ففي دور القيادة يسعى للتأثير المباشر وغير المباشر بما ينشئ ويرسخ من وعي بقدرات الطالب وثقته بنفسه في حياته الجامعية، وفي مختلف مواقف حياته الأخرى مستقبلاً.

ب- وفي موقع القدوة يمثل النموذج المهني الرفيع، أداءً وجهداً وانضباطاً وتوقيتاً في عمليات التعليم والتعلم.

١٤- أن يدرك إدراكا كاملا بأن الطلاب أمانة في عنقه من أجل الوفاء بمتطلبات التنمية البشرية، وتنمية روح التفاؤل والاقتدار لديهم باعتبارهم صناع المستقبل.

١٥- أن يحترم قدرات الطالب وخبراته وخلفياته الثقافية كضرورة للانطلاق إلى المستقبل، سواء في قاعات الدرس أو في خارجها، من أجل تعديلها أو تنمية معارف وقدرات جديدة والتحلي بحسن الاستماع إلي مناقشة ما يواجهه من صعوبات.

١٦- أن يسعى إلي حث الطلاب علي التعلم المستمر للغات الأجنبية، وعلي امتلاك وسائل التقدم، والأدوات المعرفية، ووسائطها المتنوعة، ومناهج البحث فيها، وصولاً إلي المعارف الجديدة والمتجددة، والتدريب علي فرز المتراكم من معلوماتها ونقدها نقدا علميا رصينا.

١٧- أن يتيح للطلاب أوسع الفرص لممارسة الحرية في البحث وحق اختيار الموضوع في جو من العلاقة يحول دون الخوف ويسمح بالحوار

وجسارة الفكر، والمجاهرة بالرأي، دون انتقاص أو إهدار لحقوق الآخرين في التمتع بابداء آرائهم وممارسة حرياتهم.

١٨- أن يساهم مساهمة فعالة في تحديث المناهج والمقررات الدراسية وطرق التدريس في ضوء التطورات الاجتماعية والعلمية المتلاحقة.

١٩- أن يحرص علي الإطلاع علي كل جديد في مجال تخصصه، ويبادر إلي توظيفه لخدمة العملية التعليمية، واستخدام وسائل التقنية الحديثة والوسائط المتعددة.

٢٠- أن يبذل كل ما لديه من جهد في تشجيع الطلاب علي الإبتكار والإبداع والمشاركة في الحوار العلمي البناء.

٢١- أن يتحقق من مصداقية أساليب التقويم وموضوعيتها في الكشف عن القدرات التحصيلية للطلاب، واستخدام أفضلها، والإفادة من كل جديد في هذا المجال .

٢٢- أن يحرص علي متطلبات العمل الوظيفي فيما يتعلق بالحضور والمواظبة علي إلقاء المحاضرات. والتدريب، بلا تهاون.

٢٣- أن يمارس الإشراف العلمي علي الرسائل الجامعية بأمانة وإخلاص وتفان، وأن يلتزم بما يلي :

أ - أن لا يضن علي الطلبة بالنصح والمشورة وحصيلة خبراته الأكاديمية.

ب - أن يستثير حماس الطلبة، ويغرس فيهم حب البحث عن الحقيقة، ويستحثهم علي الإنتهاء من عملهم علي الوجه الأفضل.

ج- أن لا ينشر البحوث المبنية عن الرسائل التي أشرف عليها دون وضع اسم الطالب عليها كباحث رئيسي.

د- أن لا يستغل وقت طلبة الدراسات العليا في إجراء بحوث أو جمع بيانات تخص بحوثه الخاصة.

هـ - ألا يتعمد تعطيل أو تعويق الطالب، وأن يراجع فصول الرسالة ونتائجها بأمانة ودقة في وقت مناسب.

٢٤- أن يلتزم منهجاً علمياً أساسه الموضوعية والأمانة عند فحص الرسائل العملية الجامعية ومناقشتها.

الأساس الرابع
القيم الأخلاقية الحاكمة لسلوك عضو هيئة التدريس تجاه زملائه

تكتسب القيم الأخلاقية الحاكمة لعلاقة الأستاذ الجامعي بزملائه أهمية خاصة لأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها: أن العمل الجامعي ذو طبيعة خاصة تجعله شديد الحساسية في مستوى الكفاءة ، وعلاقات العمل من الناحيتين المهنية والإنسانية، التي تربط بين أعضاء هيئة التدريس القائمين عليه، بحيث يرتفع مستوى الكفاءة كلما توافرت عناصر الصحة في هذه العلاقات وعلي رأسها التقدير المتبادل ، وينخفض مستوى الكفاءة مع شيوع أمارات الاضطراب وفي مقدمتها كثافة الصراعات. ومن هنا يصبح موضوع أخلاقيات التعامل بين الأستاذ وزملائه مرتبطاً أشد الارتباط بمسئولياته الأخلاقية تجاه المؤسسة الأكاديمية من حيث الوفاء بمقتضيات وظيفتها، ومن حيث صورتها الاجتماعية .

ولما كانت العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم ببعض علاقات شديدة التعقيد ، فإن ذلك يجعلها جديرة بالاهتمام وبذل الجهد في بلورة القيم الأخلاقية الحاكمة لها ،فهي متعددة التوجهات ، وتمس الصالح العام للمؤسسة ، كما أنها ذات وجه يراه الطلاب وينعكس علي سلوكياتهم الجامعية ، وهي من ناحية ثالثة تنطوي علي بنية داخلية مركبة ، لأنها تقوم بين زملاء بعضهم تلاميذ بعض . وتعرض بنود هذا المحور الثالث قدراً معقولاًمن تفصيل القول .

بنود معطيات المحور تتطلب من عضو هيئة التدريس :

١- أن ينمي قدراته علي التواصل السلس، والتعامل الراقي مع زملائه .

٢- أن يدعم روح التعامل والمشاركة، وتشجيع العمل الجماعي .
٣- أن يحترم حقوق الآخرين من الزملاء في جميع مستوياتهم .
٤- أن يلتزم بآداب الحوار انطلاقاً من الصالح العام للمؤسسة الأكاديمية .
٥- أن يشجع التفاعل الخلاق مع الزملاء في كافة التخصصات .
٦- أن يدعم العلاقات مع زملائه بما لا يخل بثوابت القيم الجامعية ، ولا يجوز له إهانة أي منهم ، أو التهوين من أقدارهم في السر أو العلن .
٧- أن يحرص على أن يتعلم ما يجهله، ولا يتعالى على من يعلمه .
٨- أن يعمل علي وءد العلاقات السلبية (كالغيرة والأنانية ، والحقد وسوء الظن ، وإفشاء السر) ، ويعمل على نشر العلاقات الإنسانية الإيجابية – كالاحترام والتعاطف بين الزملاء باعتبارها من التوجهات الأخلاقية الحميدة .
٩- أن يهتم بالفئات المعاونة وتدريبها علي المهارات الأكاديمية، وتشجيعها علي انجاز المهام ، وتيسير سبل نموها العلمي والفكري ، وتدريبها علي إبداء الرأي بشكل يجمع بين شجاعة الحرية في التعبير والالتزام بآداب الخطاب .
١٠- أن يتحمل المسئولية كاملة عن عمل مساعديه ، عند تكليفهم بالتدريس أو التدريب، أو الإشراف نيابة عنه .

الفصل الثالث
أخلاقيات البحث والتأليف والنشر العلمي

الفصل الثالث
أخلاقيات البحث والتأليف والنشر العلمي

تهدف المجموعة التالية من الإرشادات إلى تقديم بعض الاقتراحات العملية الموجهة بشكل إيجابي للحفاظ على نزاهة البحث العلمي والالتزام بأخلاقياته، مما يؤدي إلى مزيد من الانتباه لتفاصيل البحث العلمي وما يتضمنه ذلك من تقنيات، إضافة إلى المزيد من التعاون والفكر والاهتمام فيما بين الباحثين . هذا إلى جانب أن مصداقية النتائج العلمية ترتكز بشكل عام على الحفاظ على أعلى مستويات المعايير الاخلاقية للبحث العلمي المتعارف عليها . وتساعد مراعاة هذه الإرشادات على الممارسة الاخلاقية المرجوة للبحث العلمي ، كما أنها تحول دون بعض الانحرافات الخطيرة التي قد تؤدي إلى تدني مستوى البحث العلمي .

ويُعرّف الانحراف في البحث العلمي بانه " تدليس او تزييف أو نقل أو سطو " ، ويشتمل ذلك على عدم الأمانة في العرض أو في تقرير النتائج . بينما لا يشتمل على الأخطاء غير المقصودة أو الاختلاف في الأراء . وبهذا التعريف ينظر للانحراف في البحث العلمي على أنه جرم أكاديمي يعرض من يقترفه للمساءلة والجزاء ، وفق ما ينص عليه القانون واللوائح المنظمة لذلك . ولذلك فإن الأمانة العلمية تستوجب الالتزام بالإشارة الي المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته وفق أصول منهجية متفق عليها .

١ ـ النقل والسطو :

يُعد تقديم المؤلفين لبيانات ومعلومات وأفكار خاصة بآخرين على أنها من إنتاجهم أو إبداعهم الخاص دون نسبتها إلى مبدعيها الأصليين جريمة سرقة لحقوق الملكية الفكرية تعرضهم للاتهام بالنقل والسطو . وعلى المؤلف ذكر أعمال الآخرين عند الاقتباس حتى لو كان شريكاً في التأليف أو ناشراً للعمل الذي يتم الاقتباس منه ، ويجب ذكر أعمال الآخرين والتنويه عنها بدقة لإعطائهم ما يستحقونه بموضوعية بعيداً عن تأثير الأهواء والانفعالات ، وسواء نُشِرت هذه الأعمال أو لم تُنشر أو كانت في شكل عمل كتابي أو عرض شفهي .

٢ ـ إساءة استخدام مصادر ذات طابع خاص أو سري :

يُعد سوء استخدام المعلومات ذات الطابع السري والمأخوذة من مسودة النسخة الأصلية لاستخدامها في دراسة مماثلة أحد أخطر أشكال السطو . ففي هذه الحالة يُعتبر السطو من أكثر قضايا سرقة حقوق الملكية الفكرية خطورة لأنه يحرم المؤلف الأصلي من حقه في الجدارة كما يحرمه من حق الملكية فيما يتعلق بالنشر الأول , ومن حق استخدام الفكرة الأصلية التي يجب أن تُنسب إليه ، " فالفضل للمبتدى وإن أجاد المقتدى " .

٣ ـ التعامل مع بيانات ونتائج البحوث :

أ ـ الأمانة في التعامل مع البيانات :

يُعد تدليس وتزوير بيانات ونتائج البحث العلمي أحد أشكال الانحرافات ، حيث إن تجنب البيانات الخاطئة و تجنب الحذف الذي يضر بالحقيقة ويشوهها يعد من أهم مسئوليات الباحث ، ولا يجوز للباحث أن يُقر

نتائج البحث العلمي على أساس التوقع بل يجب أن تكون البيانات نتيجة دراسة فعلية وأن يستخدم التحليلات الإحصائية المناسبة ، فالباحث يتحمل كامل المسئولية عن كل تجربة يجريها , وعن كل بيانات يوظفها ، وعن كل اقتباس للكلمات أو المعاني .

ب – إستخدام البيانات واستغلالها :

لا يجب أن يُفهم أن نزاهة البحث العلمي تتم فقط بناء علي تسجيل الاستنتاجات المبنية على بيانات دقيقة مُوثقة أو ملاحظات ، بل يجب تسجيل جميع الملاحظات ذات الصلة بموضوع البحث العلمي ، ويعتبر التجاهل المتعمد للبيانات المتناقضة خرقاً وانتهاكاً لنزاهة البحث العلمي بما يتضمنه ذلك من حجب المعلومات عن قصد . وإذا تم عدم النظر إلى بعض البيانات أو إهمالها لسبب أو لآخر فيجب الإقرار بذلك مع ذكر الأسباب عند النشر .

ج – الملكية الفكرية ووسيلة الحصول على البيانات :

لا تُعد نتائج البحث العلمي التي يتم الحصول عليها من خلال دراسات أجريت في جامعة الإسكندرية ملكاً منفرداً للباحث الذي شهد ظهورها إلى النور أو الذي لاحظها ، كما أنها لا تُعد ملكاً منفرداً للباحث الرئيسي في فريق البحث العلمي، فهذه البيانات ملك لجامعة الإسكندرية التي تصبح مسئولة عن نزاهة تلك البيانات حتى إذا ترك الباحثون الجامعة ، ذلك أن الجامعة تعتبر الطرف المتعاقد والضامن للمنح البحثية الممولة محلياً أو خارجياً ، وفي كل الأحوال لا يجوز إنكار حق أي عضو من أعضاء الفريق البحثي في الحصول على البيانات التي تم جمعها - في حدود ما هو مناسب - ونشرها وفق القواعد المعمول بها . وإذا كانت هناك إمكانية لتسجيل براءة اختراع أو

حقوق نشر للفريق البحثي فيجب تحرير عقد كتابي لتحديد حقوق جميع الأطراف في الملكية الفكرية بما فيها الجامعة كطرف أصيل متعاقد .

د - تخزين البيانات وحفظها:

يجب تخزين البيانات والنتائج الأصلية للبحوث بصورة آمنة لمدة لا تقل عن سبع سنوات بعد الانتهاء من المشروع البحثي وتقديم التقرير النهائي للجامعة أو للجهة الممولة أو التي ستنشر البحث ، وقد تقوم بعض الجهات الممولة بتحديد فترة أطول لحفظ البيانات .

٤- التأليف وقضايا النشر الأخرى:

لنشر البحث العلمي أهمية خاصة لكونه وسيلة من وسائل التواصل مع عالم المعرفة والدراسة ، ويجب سرد كل التفاصيل الخاصة بالبيانات المسجلة وطرق البحث بشكل وافٍ حتى يتمكن الباحثون الآخرون من التأكد من مصداقية النتائج ، كما يجب أن يتم نشر وإعلان نتائج البحث العلمي في الوقت المناسب ، ولا يجوز التعجيل بالنشر ما لم تكن جميع النتائج والتأويلات مؤكدة .

أ- المعايير الخاصة بالتأليف :

عند نشر البحوث والمؤلفات العلمية تجب الإشارة إلي إسهامات جميع المؤلفين والإقرار بدورهم في البحث أو التأليف، وإذا ساهم أكثر من شخص مساهمة فعالة في التأليف فلابد أن يعكس القرار الخاص بإدراج الأسماء المشاركة في التأليف إسهامات هؤلاء المشاركين علي ضوء ما حددته المؤسسات المهنية والمجلات المعنية بالبحث العلمي من معايير

للتأليف والنشر . ومن أهمها أن من يرد اسمه ضمن المؤلفين يجب أن يكون قد أسهم في وضع وتنفيذ خطة البحث، وأن يكون مستعداً دائماً للدفاع عن مادة البحث أمام أي نقد ، ولا يجوز إدراج اسم الشخص كمؤلف للعمل دون معرفته وإذنه ، أو دون مراجعة وفحص النسخة النهائية من مسودة البحث أو المقال أو الكتاب والتي تتضمن أسماء جميع من شارك بالتأليف .

وتتبنى الآن معظم المجلات العلمية والجامعات إجراء يتمثل في توقيع المؤلف على وثيقة يقر فيها بأنه قام بقراءة المسودة النهائية للنسخة الأصلية أو بأنه قد قدم إسهاماً يُعتد به في هذه المسودة . وفي المقابل يتحمل الباحث كامل المسئولية عن أي قصور في جودة العمل ، وله ما يستحق من مكافآت بقدر ما أسهم به من عمل جاد .

ب- ترتيب المؤلفين :

تختلف طرق ترتيب ظهور أسماء المشاركين في البحث العلمي من بلد إلى آخر .ومن الضروري بغض النظر عن النظام المتبع، أن يتفهم جميع المشاركين في التأليف الأساس الذي يتم عليه ترتيب الأسماء والموافقة عليه مسبقاً ، مع الأخذ في الاعتبار ما هو متبع عالمياً في هذا الشأن.

ج- ازدواجية النشر :

لا يحق للباحثين نشر ذات المقال في جهتي نشر مختلفتين بدون إبداء سبب وجيه ، إلا في حالة إذا ما تضمن نشر المقال في المرة الثانية إشارة صريحة إلى جهة النشر السابقة بعد موافقة الناشر الأول . وما ينطبق من قواعد على المقال يسري على الملخصات . وفي حالة عدم وجود تبرير

للنشر المزدوج ، والذي يُشار إليه باسم السطو على الذات ، فإن القارئ يتم خداعه إذا حجبت عنه بيانات البحث العلمي الأصلي.

د- إتاحة الحصول على البحوث المنشورة :

تُسلم للجامعة نسخة من جميع البحوث المنشورة التي تم تمويلها من قبل الجامعة أو من قِبل جهات تمويل أخرى في وقت مناسب على شكل وسيلة إليكترونية بالإضافة إلى النسخة الورقية.

هـ- الإعلان المبكر عن معلومات في سبيلها للنشر:

ليس من الخلق القويم أن يتم الإعلان المبكر عن معلومات علمية خاصة بمسودة قد تمت الموافقة عليها قبل موعد النشر المحدد . ولكن الإستثناء الوحيد الذي يجب أن يقره الناشر يتعلق بما إذا كان الموضوع ذا صلة بقضية تخص الصحة العامة .

و - مخاطبة الرأي العام :

لا يجوز الإعلان عن نتائج البحث في وسائل الإعلام المختلفة أو مخاطبة الرأي العام بشأنها قبل نشر هذه النتائج في مجلات علمية محكمة .

٥- حجب المعلومات :

يندرج حجب المعلومات المتعمد تحت بند الإنحراف الأخلاقي في البحث العلمي ، وكذلك الحذف المقصود والتدخل الشخصي لإفساد أدوات خاصة بالبحث العلمي ومتطلباته بشكل يسبب أضراراً مباشرة أو غير مباشرة للباحثين والجامعة .

٦- الالتزام بالإبلاغ عن أي انحراف في البحث العلمي :

أ – الإبلاغ عن اي شكوك خاصة بانحراف البحث العلمي :

يُعد الابلاغ عن أية وقائع تتعلق بإنحراف البحث العلمي مسئولية جادة تقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي ، فعلى كل من لديه معلومات في هذا الشأن التوجه إلى لجنة القيم بالكلية أو الجامعة للإبلاغ عن هذا الإنحراف ، ويتم التعامل مع المعلومات التي يتم التبليغ عنها في إطار إجراءات مقننة ومنصوص عليها في السياسة الخاصة بسلامة البحث العلمي في الجامعة ، كما يتم التعامل مع كل البلاغات والتقارير بشكل سري للغاية ، ولا يؤخذ أي تصرف مباشر كان أو غير مباشر ضد الشخص الذي قام بالإبلاغ بدافع حُسن النية ، وتقوم الجامعة بحماية الأشخاص الذين أبلغوا من أي ردود أفعال انتقامية .

ب – تصحيح الأخطاء :

في حالة اكتشاف خطأ ما بعد النشر سواء كان هذا الخطأ عن سهو أو عمد أو سطو على أفكار الغير، فعلى الباحث المؤلف الالتزام بالتصحيح والتراجع عن موقفه بالشكل الذي يحدده الناشر أو المحرر أو الجامعة.

٧- السيرة الذاتية :

لابد وان تتبع كتابة السيرة الذاتية التي تقدم ضمن المشروع البحثي نفس معايير الدقة ذاتها التي يخضع لها المشروع البحثي . و يُعد تقديم بيانات غير حقيقية فيما يخص الخلفية التعليمية والوضع الأكاديمي - بما فيه الدرجة التي تم الحصول عليها والتاريخ الوظيفي والإنجازات المهنية - عملاً يستوجب المواخذة والمساءلة والعقاب .

٨- تضارب المصالح :

قد يضع تضارب المصالح في بعض الأحيان نزاهة البحث العلمي تحت طائلة الشبهات ، بل قد يؤدي هذا التضارب إلى إنحراف البحث العلمي. ويحدث هذا على سبيل المثال عندما يتم تحريف نتائج البحث العلمي و التلاعب بها لإشباع مصالح ذاتية أو لمجاملات أو لمحاباة الأقارب أو التبادل اللا أخلاقي للمنافع بين المؤلفين، وعلى ذلك يجب التنويه عن تضارب المصالح في شكل تعليق في هامش أسفل الصفحة في مشروع البحث وعند النشر . ويتوجب على الباحث تقديم هذا التنويه لأعضاء فريق البحث العلمي فيما يخص مصالحه المادية وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالبحث .

وإذا احتوى البحث العلمي على شق تجاري يتعلق بأهدافه أو تمويله فان على الباحثين إعلان ذلك ومناقشته مع لجنة القيم وأخلاقيات البحث العلمي لإتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الصدد .

وفي جميع الأحوال لا يجوز استغلال إمكانيات الجامعة أو اسمها أو شعارها لمزاولة أنشطة خارجية لحساب هيئات أخرى إلا بإذن من الجهة الرسمية المختصة بالجامعة.

٩- مسئوليات الباحث الرئيسي في ميدان البحث العلمي :

يقع على عاتق الباحث الرئيسي , الذي يرأس الفريق البحثي ، مسئولية قيادية وإشرافية وعلمية فيما يخص البحث العلمي وأداء أعضاء الفريق. وفي هذا الإطار فإنه يمد الفريق البحثي بالنصح والإرشاد فيما يخص السلوك القويم للبحث العلمي ، ويتحمل مسئولية النزاهة العلمية للفريق بأكمله ، وعليه اتخاذ الخطوات المنهجية اللازمة لمراجعة تفاصيل الإجراءات التجريبية وصلاحية البيانات أو المشاهدات التي يسجلها أعضاء الفريق ،

وتتضمن الفحوص الدورية للبيانات الأولية بالإضافة إلى جداول التلخيص والرسوم البيانية والتقارير الشفهية التي يعدها الفريق البحثي. ويحظى الإشراف الدقيق عن قرب بأهمية بالغة أثناء الأشهر الأولى من مشاركة الباحثين الجدد في الفريق البحثي .

ولا تقف مسئولية الباحث الرئيسي عند كونه قائداً لفريق البحث العلمي فقط، بل إنه أيضاً مرشد مسئول عن التنمية المهنية والفكرية لطلاب الدراسات العليا وشباب الباحثين . وعليه مساعدة الطلاب في تحديد موضوع الرسالة ، أو أطروحة البحث ، وتحديد هدف واضح يتحقق في غضون فترة محددة . ويجب عليه أن يقدم للطلاب الباحثين العون والنصح والتشجيع لإحراز تقدم منتظم في البحث العلمي . وعلى الباحث الرئيسي تحديد عدد مناسب لمجموعة البحث حتى يتسنى له إدارتها بشكل فعال ومسئول والقيام بالدور المنوط به على أكمل وجه .

١٠- إلتزامات تجاه جهات التمويل :

على الباحث أن يقوم بتسليم التقرير النهائي لمشروعات البحث العلمي إلى الجامعة أو الجهة الممولة ، كما يجب عليه توثيق بنود الإنفاق بشكل ثابت ومنتظم يتفق مع الميزانية المصدق عنيها ، وعليه مراجعة المستندات المالية بحرص وعناية . ولا تؤثر جهة التمويل علي أسلوب إجراء البحث أو إخفاء بعض النتائج التي قد لا تتفق مع أهدافه من جهة تمويل البحث .

خاتمة

ترتكز أخلاقيات البحث العلمي على قواعد متعارف عليها في الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية لعل من أبرزها :

١- الالتزام بالأمانة العلمية وإتباع القواعد والتقاليد الراسخة في هذا المجال وعدم تزييف النتائج أو بترها لأي هدف كان تمشياً مع الحديث النبوي الشريف " من غشنا فليس منا ".
٢- توظيف البحث العلمي لتحقيق أهداف غير علمية كالأغراض السياسية ، أو المصالح الشخصية ، أو محاباة الأقارب ، أو مجاملة مسئول ، أو هيئة أو مؤسسة مهما كان شأنها عمل غير أخلاقي .
٣- إعطاء كل ذي حق حقه في إعداد البحث وكتابة التقرير النهائي عنه، وأن يكون ذلك بوضوح لا لبس فيه، مع تحديد الأدوار بدقة وفق الجهد المبذول .
٤- الالتزام بذكر المصادر والمراجع بالدقة والأمانة في صياغة ببليوجرافية سليمة طبقاً للمناهج العلمية .
٥- الالتزام بالموضوعية والتجرد التام ، والبعد عن الاعتبارات الشخصية عند تقويم الأبحاث بعد الانتهاء منها .
٦- الالتزام بأخلاقيات البحوث التي تُجرى على الإنسان أو عنه وخاصة في المجالات الطبية والاجتماعية والنفسية ، وكذلك الالتزام بأخلاقيات التجارب على الحيوانات .
٧- الإقرار بأن البحث العلمي عملية مستمرة ليس لها حدود زمنية معينة ، ويتطلب الإطلاع المستمر على كل جديد سواء في المجلات العلمية أو في

المؤلفات المختلفة في مجال التخصص ، والاشتراك الفعال في المؤتمرات العلمية المتخصصة ، وعرض الجديد على الزملاء في التخصص ومناقشتهم في ذلك مناقشة علمية ترتكز على أسس وقواعد الحوار وثقافته الراقية .

٨- ترشيد استخدام الموارد المالية لإجراء البحوث وعدم الإسراف .

٩- الحرص على تكوين مدارس علمية متخصصة ترفع من قدر الأستاذ والجامعة في الأوساط العلمية محلياً وعالمياً .

١٠- التحلي بروح الفريق والمقدرة على العمل الجماعي والبعد عن الفردية والأنانية والبعد عن الرياء وحب الشهرة .

١١- أن يكون الباحث مرناً غير متعصب لرأي مؤمناً بالمأثور عن الإمام الشافعي رضي الله عنه: " إن رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب " .

١٢- الالتزام بمصلحة الوطن وعدم إجراء بحوث أو نشر نتائج بأية صورة من الصور التي تتعارض مع المصلحة الوطنية أو تسئ إلي سمعة مصر في المحافل الدولية .

١٣- الوصول إلي الحقيقة هو الهدف الأسمى للبحث العلمي .

١٤- الحرية التي يتمتع بها الباحث محكومة بمعايير أخلاقية، فلا قيمة لعلم بغير أخلاق، وربما يؤدي العلم بغير أخلاق إلي تدمير الحضارة الإنسانية.

١٥- الالتزام بضوابط النقد البناء في مناهج البحث العلمي وفي التعامل مع الشركاء والزملاء والطلاب ومع الآخر مطلب حتمي في البحث العلمي .

١٦- الإشارة الصريحة للأعمال السابقة في مجال الاختصاص ، والبناء عليها يوفر الوقت والجهد والمال ويساعد علي الوصول إلي النتائج من أقرب طريق ٠

١٧- الحفاظ علي سرية المعلومات الشخصية والمؤسسية وعدم إشاعتها إلا بتصريح كتابي ٠

١٨- احترام العقائد والأديان وعدم التمييز بين الأعراق أو الجماعات أو الفئات أو الثقافات ، وعدم الإساءة إلي الآخر في أي صورة من الصور ٠

إن مجلس جامعة الإسكندرية إذ يضع هذا الميثاق إنما يؤكد إيمانه بجلال الرسالة الموكولة إليه وقداستها ، ويؤمن بأن هذا الميثاق يترجم التزاماً طوعياً بالقواعد الأخلاقية التي يلتزم بها أعضاء هيئة التدريس ومساعدوهم ويسيرون علي هديها ويخضعون لما تفرضه إيماناً منهم بأن الأستاذية رسالة وأمانة قبل أن تكون مهنة أو وظيفة .

الميثاق الأخلاقى
لأعضاء هيئة التدريس و مساعديهم
فهرست

	الصفحة
- مقدمـة	٣ - ٦
- الفصل الأول :عضو هيئة التدريس الواجبات والصفات	٧ ـ ١٥
- الفصل الثاني :القيم الأخلاقية الأسس والالتزامات	١٧- ٣٠
• الأساس الأول: القيم والمعايير الأخلاقية لعضو هيئة التدريس تجاه جامعته	١٩ ـ ٢١
• الأساس الثاني: القيم الأخلاقية والإلتزامات لعامة لعضو هيئة التدريس تجاه المجتمع	٢٢ ـ ٢٣
• الأساس الثالث: القيم الأخلاقية الحاكمة لعلاقات عضو هيئة التدريس تجاه طلابه	٢٤ ـ ٢٨
• الأساس الرابع: القيم الأخلاقية الحاكمة لعلاقات عضو هيئة التدريس تجاه زملائه	٢٩ ـ ٣٠
- الفصل الثالث : أخلاقيات البحث والتأليف والنشر العلمي	٣١ ـ ٤١
- خاتمـة	٤٣ ـ ٤٤

في إطار النهضة التي تعيشها مصر مع مطلع الألفية الجديدة، وفي سياق تطوير منظومة التعليم العالي بكل أبعادها ومساحاتها، يأتي دور التأصيل للقيم والأعراف الجامعية مطلبا مهما يتسق مع هذا التطوير، ويتواءم مع تلك النهضة التي جاءت في وقتها تصحيحا للمسار، وضبطا للحركة، وتقنينا للأداء، وكشفا لجوهر العمل الجامعي الجاد.

إن الجامعات هي قاطرات التقدم في المجتمع، وأهلها هم قادة الفكر ورواد الأخلاق، فإن صلحت الجامعة سارت في صدارة الركب بدورها القيادي المتميز، وبات من واجبنا أن نحيي هذه الصحوة الرائعة التي تهدف إلى التذكير بمنظومة الأعراف والقيم الجامعية، ليس من منطق الاتهام لأحد، ولا قصدا إلى تشويه ما هو قائم، أو التشكيك في الكوادر الجامعية التي نعتد بها كثيرا، ولكن من أجل إعادة بلورة تلك المنظومة لتكون جزءا من ميثاق الشرف الذي تتلقاه الأجيال القادمة، وتتبناه الأجيال المعاصرة من هيئة التدريس من قبيل التحلي بما يرد في نسيجه، والتخلق بمثل ما أسس له وأصل لمقوماته جيل الرواد من قيم جسدتها القدوة التي تحلى بها الرعيل الأول من أبناء الجامعة، فلم يقدموا علما فحسب، وإنما ازدان علمهم بالأخلاق النبيلة والأنماط السلوكية رفيعة المستوى.